٢

الفصل الثاني

لمحات من تاريخ التجارب الانتخابية في السودان

obeikan.com

obeikan.com

لمحات من تاريخ التجارب الانتخابية في السودان ١٩٥٣- ٢٠١٠

■ ■ ■

يعتبر تمثيل الأحزاب السياسية فى البرلمان هو المحك الرئيسى لمدى تحقيق التعددية الحزبية والتى من خلالها يتم التداول السلمى الديمقراطى للسلطة عن طريق الانتخابات. وتحظى الانتخابات بأهمية جوهرية فى أى نظام ديمقراطى مكتمل أو غير مكتمل، لأنها تمثل مع التعدد التنظيمى محور العملية الديمقراطية باعتبارها عملية إجرائية تنظم التنافس بين الجماعات والمصالح السياسية والاجتماعية المختلفة. ولذلك تتيح الانتخابات العامة معرفة مدى التطور الديمقراطى فى بلد معين، بوصفها الحقل التجريبى الأكثر أهمية لهذا التطور. ومقارنة بالدول العربية والإفريقية المجاورة فقد عرف السودان الانتخابات مبكراً وكان سباقاً فى هذا المجال إذ مارس العملية الانتخابية قبل أن ينال استقلاله وذلك خلال فترة الحكم البريطانى المصرى وتعتبر انتخابات الجمعية التشريعية التى جرت فى عام ١٩٤٨م والتى قاطعتها الحركة الاتحادية آنذاك، أول تجربة سودانية فى هذا الصدد، تبعتها تجارب عديدة عبر مختلف الحقب السياسية التى مر بها السودان حيث كان أولها انتخابات عام ١٩٥٣م ومن ثم توالت العملية إلى يومنا هذا. وقد شهد كل عهد من العهود نوعا خاصا من الانتخابات بحسب نوع النظام الحاكم الذى جرت فى ظل وجوده وهو إما نظام ديمقراطى أو نظام شمولى وبالتالى فقد شهد السودان تجارب انتخابية عديدة فى أثناء فترات الحكم الشمولى التى تعاقبت عليه تميزت بأنها من حيث مرجعياتها وخصائصها أتت محكومة بأطر سياسية وقانونية خاضعة لإرادة الحزب الواحد الحاكم وجرت فى غياب منافسة حقيقية نظرا لإلغاء التعددية الحزبية وكانت فى معظمها انتخابات شكلية لا يترتب عليها دور برلمانى أو نيابى حقيقى.

أما الانتخابات التى جرت فى العهود الديمقراطية فقد اتسمت بالديمقراطية والحرية

والنزاهة والتنافس الحر بين الأحزاب والمستقلين.والتجربة السودانية تؤكد أن كل إجراء انتخابى جرى فى ظل نظم لا تقوم على المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون معيبة ولا تمثل احتكاما حقيقيا لإرادة الشعوب مثل انتخابات المجلس المركزى فى ١٩٦٣م والرئاسية فى ١٩٧١،والتشريعية فى ١٩٧٣ ،١٩٧٤،والتشريعية والرئاسية فى ١٩٧٧م،والتشريعية فى ١٩٨٠م،و ١٩٨٢م والرئاسية فى ١٩٨٣م وانتخابات الإنقاذ فى ١٩٩٦م و٢٠٠٠م»[١].

لقد شهد السودان منذ الاستقلال وإلى ما قبل انقلاب ٣٠ يونيو١٩٨٩م عشر انتخابات أربعة منها فى ظل حكومات ديمقراطية متعددة الأحزاب ١٩٥٨، ١٩٦٥، ١٩٦٨، ١٩٨٦،وستة مرات فى عهود الحكومات العسكرية وفي ظل نظم شمولية ١٩٦٣ ،١٩٧٢، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ ،١٩٨٢[٢].وبما أن التجارب الانتخابية التى جرت فى ظل الأنظمة الشمولية التى تعاقبت على حكم السودان كانت بشهادة الجميع شائهة و تفتقر إلى مقومات الانتخابات الحرة والنزيهة وأنها كانت مجرد محاولات من الطغاة لإضفاء أصباغ ديمقراطية على حكمهم العسكرى الشمولى القائم، فلن نتوقف عندها فى إطار استعراضنا للمحات من تاريخ الانتخابات السودانية وسنكتفى بالاستشهاد بخمسة انتخابات جرت خلال فترات الحكم الديمقراطى التعددى الذى سبق الحكم العسكرى الأول والذى أتى بعد سقوط نظام عبود ونظام نميرى وذلك خلال الأعوام ١٩٥٣ ،١٩٥٨ ،١٩٦٥ ،١٨٦٨ ،١٩٨٦، بالإضافة للانتخابات الأخيرة ٢٠١٠م والتى أتت بعد اتفاقيات السلام وانتهاء عهد الإنقاذ وسوف نتناول الملامح العامة والسمات البارزة لهذه التجارب الانتخابية من حيث الأحزاب التى خاضتها والجهة التى نظمتها وأشرفت عليها والنتائج التى تم إحرازها - بالطبع ما عدا الانتخابات الأخيرة لأننا سنفرد لها كل صفحات هذا الكتاب- وللوقوف على الصورة الكاملة والتفاصيل الدقيقة

(١)انظر كتاب:الإمام الصادق المهدى(ميزان المصير الوطنى فى السودان)مكتبة جزيرة الورد،٢٠١٠،ص ٤٣٣.

(٢)راجع كتاب:د.عوض السيد الكرسنى،د.حسن حاج على،د.إبراهيم ميرغنى(الانتخابات فى السودان)مركز الدراسات الاستراتيجية،الخرطوم،١٩٩٢،ص ٢٤.

لتاريخ الانتخابات فى السودان وللتحليل العلمى الشامل لظروف العملية الانتخابية وللنتائج المترتبة عليها فنحيل القارىء الكريم إلى كتاب الدكتور أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبدالله عبدالسلام (الانتخابات البرلمانية فى السودان ١٩٥٣ - ١٩٨٦)الذى قام بنشره مركز عبدالكريم ميرغني الثقافى فهو يعد مرجعاً مهماً للغاية وبحثا تكامليا يشتمل على مقاربة تاريخية تحليلية للانتخابات فى السودان.

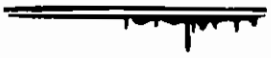

obeikan.com

الانتخابـــــــات الأولى في السودان نـوفمبر ١٩٥٣م

■ ■ ■

فى اليوم الثانى من شهر فبراير لعام ١٩٥٣ تـم التوقيـع فى القـاهرة عـلى اتفاقيـة الحكـم الذاتى وتقرير المصير السودانى وبموجب تلك الاتفاقية اعترفت سلطات الحكـم الثنائى البريطانى المصرى بأحقية الشعب السودانى فى تقرير مصيره وتمكينه من إقامة حكم ذاتى كامـل ونظمـت الاتفاقيـة أسـس الحكـم للسـودان خـلال المرحلـة الجديـدة ومـن ضـمنها الإجراءات الخاصة بقيام الانتخابات الأولى حيث نصت على تشكيل لجنة لـلإشراف عـلى العملية الانتخابية تكونت على حسب ما جاء فى تقرير لجنة انتخابات السودان من الآتى:

سكومارسن من الهند رئيساً؛

جى سى بنى من المملكة المتحدة عضوا؛

عبدالفتاح حسن من مصر عضوا؛

وأريك بيركنز من أمريكا عضوا؛

خلف الله خالد من الحزب الوطنى الاتحادى عضوا؛

عبدالسلام الخليفة من حزب الأمة عضوا؛

غردون بول من جنوب السودان عضوا؛

حسن على عبدالله من حكومة السودان عضوا؛

وباشرت اللجنة مهامها وأشرفت على العملية الانتخابية الأولى فى السودان من حيث التسجيل وتوزيع الـدوائر والترشيح والطعـون والحمـلات الانتخابيـة والاقـتراع والفـرز وإعـلان النتـائج وكانـت مقيـدة فى أداء مهامهـا وإنجـاز تكاليفهـا بأحكـام اتفاقيـة الحكـم الذاتى وقانون انتخابات ١٩٥٣م واتسم أدائها بالشفافية والمهنية العالية وكانـت مضربـا

للمثل فى الكفاءة والنزاهة فأنجزت المهمة على الوجه الأكمل.

والأحزاب التى خاضت انتخابات نوفمبر ١٩٥٣م فى السودان هى (الحزب الوطنى الاتحادى، حزب الأمة، حزب الجنوب، الحزب الجمهورى الاشتراكى، تحالف الجنوب السياسى،الجبهة المعادية للاستعمار،المستقلون).

أعلنت نتائج الانتخابات فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م بالفوز الكاسح لحزب الحركة الوطنية السودانية الحزب الوطنى الاتحادى رغم أن الإدارة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تقف ضده وتنحاز إلى جانب حزب الأمة وتسانده مادياً ومعنوياً ومعروف أن الإدارة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تهيمن على أجهزة الدولة كافة[١]..

و حصل الحزب الوطنى الاتحادى على ٥٣ مقعدا من جملة المقاعد البالغ عددها ٩٢ مقعدا وهى تمثل أغلبية مطلقة لمقاعد البرلمان السودانى مكنته من حكم السودان منفردا فى سابقة فريدة لم تتكرر فى تاريخ الانتخابات السودانية الديمقراطية. وتحصل حزب الأمة المنافس التقليدى للحزب الاتحادى على ٢٢ مقعدا فقط وتحصل حزب الجنوب على ٧ مقاعد والمستقلون على ٧ مقاعد والحزب الجمهورى الاشتراكى على ٣ مقاعد والجبهة المعادية للاستعمار فازت بمقعد واحد[٢]..

(١)انظر: الشيخ على عبدالرحمن الضرير(الديمقراطية والاشتراكية فى السودان)منشورات المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،ص ٤٠.

(٢)انظر:محمد إبراهيم طاهر(تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان)إصدار بنك المعلومات السودانى،١٩٨٦م،ص ٢١.

الانتخابات الثانية فبراير ١٩٥٨م

■ ■ ■

تعتبر انتخابات فبراير ١٩٥٨م أول انتخابات عامة تجرى فى السودان بعد الاستقلال وفى ظل نظام حكم وطنى ليبرالى يعتمد نظام التعدد الحزبى وكانت مرجعيتها تستند إلى دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦م وقانون انتخابات ١٩٥٣م المعدل عام ٥٧ وبموجب نصوص الدستور والقانون قام مجلس السيادة بالتشاور مع مجلس الوزراء وشكل لجنة خاصة لإدارة العملية الانتخابية وبالفعل باشرت اللجنة أعمالها فى يوليو ١٩٥٧م وكانت تتكون من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد كبار الإداريين السودانيين بوزارة الداخلية وعضوية أحد قضاة المديرية وأحد أبناء الجنوب[١]

وباشرت لجنة الانتخابات مهامها وأشرفت على العملية الانتخابية الثانية فى السودان من حيث التسجيل وتوزيع الدوائر والترشيح والطعون والحملات الانتخابية والاقتراع والفرز وإعلان النتائج وكانت مقيدة فى أداء مهامها وإنجاز تكاليفها بنصوص الدستور المؤقت وقانون الانتخابات لعام ١٩٥٧م.

والأحزاب التى خاضت انتخابات فبراير١٩٥٨م فى السودان هى (الحزب الوطنى الاتحادى، حزب الأمة،حزب الشعب الديمقراطى،حزب الأحرار الجنوبى، المستقلون).

بدأت عملية الاقتراع بالنسبة لمجلسى الشيوخ والنواب فى ٢٧ فبراير واستمرت حتى ٨ مارس ١٩٥٨م وكان عدد المقاعد المتنافس عليها ١٧٣ مقعدا. جرت الانتخابات فى سلاسة ويسر ودون عقبات تذكر وتم إعلان النتائج فى ١٣ مارس ١٩٥٨م بفوز حزب الأمة بعدد ٦٧ مقعداً، والوطنى الاتحادى بعدد ٤٦ مقعدا، والشعب الديمقراطى بعدد ٣٢ مقعداً، وحزب الأحرار الجنوبى بعدد ٢٤ مقعداً، وفاز المستقلون بعدد أربعة مقاعد[٢].

(١)راجع: د.أحمد محمد صادق الكاروري(الانتخابات السودانية ٢٠١٠م حقائق ودلالات) جامعة إفريقيا العالمية،ص ١٤.

(٢)انظر:د.أحمد أبوشوك، مصدر سابق،ص ١٠١.

انتخابات أبريل ١٩٦٥م

■ ■ ■

تميزت انتخابات أبريل ١٩٦٥م فى السودان بأنها أجريت فى أعقاب انتفاضة الشعب السودانى الباسلة فى اكتوبر ١٩٦٤ والتى أطاحت بالحكم العسكرى الأول فى السودان وأرغمت الجيش على التراجع لثكناته مفسحا المجال أمام القوى السياسية لإعادة الحياة الديمقراطية التعددية فى البلاد وقد تشكلت مرجعية تلك الانتخابات من دستور السودان المؤقت تعديل ١٩٦٤م وقانون الانتخابات لعام ١٩٦٥م. وأشرفت عليها لجنة انتخابات عينها مجلس السيادة بالتشاور مع مجلس الوزراء وجاء تشكيلها على النحو التالى:

القاضى محمد يوسف مضوى رئيسا؛

إسماعيل محمد بخيت(إدارى)عضوا؛

منوة ماجوك(إدارى) عضوا؛

عبد الماجد عوض الكريم سكرتيرا؛

محمد الشيخ جميل نائبا للسكرتير[1].

بلغ عدد المقاعد المتنافس عليها فى انتخابات ١٩٦٥م عدد ٢١٨ مقعدًا وبلغ عدد أحزاب التى خاضت انتخابات ١٩٦٥م اثنا عشر حزبا كان أبرزها (الحزب الوطنى الاتحادى، حزب الأمة، الحزب الشيوعى، جبهة الميثاق الإسلامى، حزب سانو، مؤتمر البجا، تحالف أبناء جبال النوبة، المستقلون وقاطعها حزب الشعب الديمقراطى بحجة الموقف فى الجنوب) وقال رئيسه الشيخ على عبدالرحمن فى نداء المقاطعة الذى نشرته صحيفة الجماهير الناطقة باسم الحزب فى عددها رقم ٥٣ الصادر بتاريخ ٧ أبريل ١٩٦٥م : (إن

(١)انظر تقرير لجنة الانتخابات لعام ١٩٦٥-١٩٦٦م.

تأجيل الانتخابات فى الجنوب و إجرائها فى الشمال هو مؤامرة استعمارية كبرى تهدف لفصل الجنوب عن الشمال ويشعل فتيل الحرب بين السودانيين فى الجنوب والشمال وإن حزبنا لن يشترك فى تلك الجريمة وسيقاطع الانتخابات الآثمة بقوة بل سيقاومها ويحول دون إجرائها).

بدأ الاقتراع فى الفترة من ٢١ أبريل ١٩٦٥م إلى ٣٠ أبريل ١٩٦٥م ولم تمر كسابقاتها بسلاسة ويسر إذ أن بعض الدوائر شهدت أعمال عنف دامية نتيجة لاعتراض جماهير حزب الشعب الديمقراطى على إجراء الانتخابات بدون الجنوب. وجاءت نتائج الانتخابات على النحو التالى:

١- فوز حزب الأمة بعدد ٩٢ مقعدا.

٢- فوز الوطنى الاتحادى بعدد ٧٣ مقعدا.

٣- فوز المستقلون بعدد ١٥ مقعدا.

٤- فوز الحزب الشيوعى بعدد ١١ مقعدا.

٥- فوز حزب سانو بعدد ١٠ مقاعد.

٦- فوز اتحاد أبناء جبال النوبة بعدد ١٠ مقاعد.

٧- فوز مؤتمر البجا بعدد ١٠ مقاعد.

٨- فوز جبهة الميثاق الإسلامى بعدد ٧ مقاعد.

٩- فوز حزب الأحرار الجنوبى بعدد ٢ مقعد.

١٠- فوز حزب الوحدة الجنوبى بعدد ٢ مقعد[١].

(١)د.أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق،ص ١٤٩.

obeikan.com

انتخابات أبريل ١٩٦٨م

■ ■ ■

كانت انتخابات أبريل ١٩٦٨م هى الرابعة من نوعها التى يشهدها السودان ومما لا شك فيه فقد طرأ تحسن ملحوظ على أداء العملية الانتخابية نتيجة تراكم الخبرات المكتسبة من التجارب السابقة وانعكس ذلك إيجابا على جمهور الناخبين وعلى العاملين فى إدارة العملية برمتها. وقد أصدر مجلس الوزراء وبموافقة مجلس السيادة قانون الانتخابات لعام ١٩٦٨م والذى أصبح إلى جانب الدستور المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤م هو المرجعية لانتخابات ١٩٦٨م ووفقا لأحكامه قام مجلس السيادة بعد التشاور مع مجلس الوزراء بتعيين اللجنة القومية للانتخابات برئاسة الطيب الخليل وعضوية عثمان على النو ومنوة ماجوك وانخرطت اللجنة فور إعلان تشكيلها فى ديسمبر ١٩٦٧م فى وضع اللمسات والفراغ من الإجراءات والتدابير الخاصة بالإشراف والإدارة على العملية الانتخابية.

وقد شهدت انتخابات ١٩٦٨م زيادة فى عدد الدوائر الانتخابية وزيادة فى عدد الأحزاب السياسية المتنافسة إذ بلغ عدد الدوائر الانتخابية ٢١٤ دائرة وتجاوز عدد الأحزاب المتنافسة على هذه الدوائر العشرين حزبا علما بأن نصفها لم يحصل على أى مقعد فى البرلمان بالرغم من خوضها للعملية الانتخابية حتى نهايتها.

انتهت عملية الاقتراع بسلام وتم إعلان النتائج يوم ٧ مايو ١٩٦٨م وأظهرت تقدما واضحا للحزب الاتحادى الديمقراطى الذى جاء نتيجة اندماج حزبى الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى فتصدر القائمة فائزا بعدد مائة وواحد مقعدا فى البرلمان وكانت النتيجة النهائية على النحو التالى:

الحزب الاتحادى الديمقراطى فاز بعدد ١٠١ مقعدا.

حزب الأمة جناح الصادق فاز بعدد ٣٦ مقعدا.

حزب الأمة جناح الإمام فاز بعدد ٣٠ مقعدا.

حزب سانو فاز بعدد ١٥ مقعدا.

جبهة الجنوب فازت بعدد ١٠ مقاعد.

المستقلون فازوا بعدد ٩ مقاعد.

حزب الأمة(محايدين) فازوا بعدد ٦ مقاعد

مؤتمر البجا فاز بعدد ٣ مقاعد.

جبهة الميثاق الإسلامى فازت بعدد ٣ مقاعد.

اتحاد أبناء جبال النوبة فاز بعدد ٢ مقعد.

حزب النيل فاز بمقعد واحد.

قوى العاملين فازت بمقعد واحد.

بدون لون سياسى فازت بمقعد واحد.

أما الأحزاب والتنظيمات التى خاضت العملية الانتخابية وقدمت مرشحين ولم تفز بأى مقعد من المقاعد فهى:

الجبهة الاشتراكية.

الاشتراكيون.

الوطنى الاتحادى:

اتحاد المزارعين.

حزب الأحرار.

الحزب الإسلامى.

اتحاد غرب السودان.

الشيوعيون.

حزب الجنوب الديمقراطى.

حزب الوحدة.

اتحاد العمال.

حزب السلام.

الاشتراكيون الديمقراطيون.

وطنى اتحادى جناح الصادق.

مؤتمر القوى الحديثة.

obeikan.com

انتخابات أبريل١٩٨٦م

■ ■ ■

فى ٢٥ مايو من عام ١٩٦٩ استولى العقيد جعفر نميرى على السلطة بانقلاب عسكرى عطل بموجبه أحكام الدستور وألغى الحياة السياسية وحل الأحزاب وعطل النقابات وأعلن نظام الحزب الواحد واستمرت فترة حكمه ستة عشر عاما غطت الفترة من مايو ١٩٦٩م إلى أبريل ١٩٨٥.تخبط نظام النميرى فى توجهاته فالنظام الذى بدأ شيوعيا ما لبث أن تقلب بمرور الزمن ما بين الانتماء لليسار والارتماء فى أحضان اليمين إلى أن هب الشعب السودانى هبات شعبية فى مواجهته توجت بانتفاضة السادس من أبريل لعام ١٩٨٥م التى أسقطت نظام نميرى واقتلعته من جذوره وأعادت الحرية المسلوبة والديمقراطية المؤودة للشعب السودانى. بسقوط نظام نميرى اتفقت قوى الانتفاضة الشعبية على تشكيل حكومة قومية انتقالية لمدة عام تقوم بتصريف الأمور والإشراف على إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة بموجب نتائجها يتم تشكيل الحكومة الجديدة.ولذلك فإن انتخابات أبريل ١٩٨٦م بعد الإطاحة بنظام مايو قد أتت بعد ١٦ عاما من الغياب للانتخابات التعددية الديمقراطية إلا أنها لم تكن خالية من شوائب العهد البائد إذ سرعان ما اكتشف شعب الانتفاضة ولكن بعد فوات الأوان أن ثورته قد سرقت وأن الحكومة الانتقالية قد ضمت مسؤولين لا يؤمنون بالتعددية ولا بالديمقراطية بل إنهم أصحاب توجهات رجعية معروفة. قامت الحكومة الانتقالية بوضع قانون جديد للانتخابات وبموجبه تم تشكيل لجنة للانتخابات برئاسة على إبراهيم الإمام وعضوية الطيب خليل ومنوة ماجوك وجلال محمد أحمد سكرتيراً. ويحمد للجنة الانتخابات أنها تمكنت بالرغم من ضيق الوقت والعقبات الكثيرة من إنجاز مهمتها والقيام بدورها على الوجه الأكمل ولم يشكك أىّ حزب أو جماعة فى نزاهتها وحياديتها وكفاءتها التى أدارت بها العملية من بدايتها إلى نهايتها.

وقد تميزت انتخابات أبريل ١٩٨٦م بزيادة عدد الدوائر الانتخابية نتيجة لارتفاع عدد

الناخبين مقارنة بآخر انتخابات ديمقراطية أجريت فى عام ١٩٦٨م حيث بلغت حوالى ٢٣٥ دائرة انتخابية كما ارتفع عدد الأحزاب المتنافسة فى انتخابات ١٩٨٦م عن العدد الذى خاض انتخابات ١٩٦٨م حيث بلغ حوالى تسعة وعشرين حزباً سياسيا كما شهدت هذه الانتخابات عودة دوائر الخريجين من جديد[١].

جرت العملية الانتخابية وانتهت كل مراحلها بسلام وسلاسة فى الفترة من ١٣ أبريل ١٩٨٦م إلى ١٦ أبريل ١٩٨٦م حيث تم إعلان النتائج التى أظهرت تقدم حزب الأمة هذه المرة على الحزب الاتحادى الديمقراطى وجاءت النتيجة النهائية على النحو التالى:

حزب الأمة القومى فاز بعدد ١٠٠ مقعدا.

الحزب الاتحادى الديمقراطى فاز بعدد ٦٣ مقعدا.

الجبهة القومية الإسلامية فازت بعدد ٢٨ مقعدا.

الحزب القومى السودانى فاز بعدد ٨ مقاعد.

حزب سابكو فاز بعدد ٧ مقاعد.

التجمع السياسى لجنوب السودان فاز بعدد ٧ مقاعد.

المستقلون فازوا بعدد ٦ مقاعد.

الحزب الشيوعى السودانى فاز بعدد ٢ مقعد.

حزب الشعب الفدرالى فاز بعدد واحد مقعد.

المؤتمر السودانى الأفريقى فاز بعدد واحد مقعد فقط.

مؤتمر البجا فاز بعدد واحد مقعد.

تضامن قوى الريف خاض الانتخابات ولم يفز بشىء.

حزب البعث العربى الاشتراكى خاض الانتخابات ولم يفز بشىء.

الحزب الوطنى الاتحادى خاض الانتخابات ولم يفز بشىء.

حزب الشعب التقدمى خاض الانتخابات ولم يفز بشىء.

حزب الأمة أنصار الإمام خاضوا الانتخابات ولم يفوزوا بشىء.

(١)انظر د. أحمد إبراهيم أبوشوك ،مرجع سابق،صـ ٢١٤.

انتخابات أبريل ٢٠١٠م

■ ■ ■

نظمت آخر انتخابات رئاسية وبرلمانية فى السودان فى أبريل ٢٠١٠م و هى الانتخابات التعددية الأولى منذ انقلاب ٣٠ يونيو١٩٨٩م الذى مكن الجبهة القومية الإسلامية من حكم السودان حكما شموليا بالحديد والنار لما يتجاوز العشرين عاما من الزمان حوربت فيها الديمقراطية وصودرت الحريات وكممت الأفواه وبالمقابل برزت الجهويات وتعمقت القبلية وترسخت ثقافة الشمولية، والجدير بالذكر أن هذه الانتخابات لم تأت عن قناعة من الحزب الحاكم بمسايرة العصر والتوجه نحو التعددية واحترام الحقوق والحريات وكفالة سيادة حكم القانون وإنما اضطر اضطرارا لركوب موجتها كضرورة اقتضتها اتفاقيات السلام المبرمة بينه والأطراف العديدة التى دخل معها فى حروبات أهلية فى جبهات مختلفة. وتعتبر انتخابات ٢٠١٠م فى السودان هى الانتخابات الأولى فى عهد الإنقاذ التى تشارك فيها الأحزاب السياسية الرئيسية بالبلاد (الحزب الاتحادى الديمقراطى، حزب الأمة، الحزب الشيوعى، المؤتمر الشعبى علاوة على الحزبين الحاكمين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان)

الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠١٠م

تمثلت مرجعية هذه الانتخابات فى دستور السودان الانتقالى لعام ٢٠٠٥م الذى نصّ فى الباب الخامس عشر الفصل الثانى المادة (٢١٦)على أن تجرى انتخابات عامة على كل مستويات الحكم فى موعد لا يتجاوز نهاية العام الرابع من الفترة الانتقالية كما حدد الدستور شروطاً للانتخابات من بينها ما نصت عليه المادة (٢١٨) التى اشترطت على كل شخص يرشح نفسه للانتخابات أن يحترم اتفاقية السلام الشامل ويلتزم بها وينفذها[1]. أما اتفاقية نيفاشا للسلام المبرمة بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية فهى الأخرى

(١)انظر دستور السودان الانتقالى لعام ٢٠٠م.

تضمنت مواد تشكل مرجعية للعملية الانتخابية إذ جاء فى الفصل الثانى من الاتفاقية فى القسم الخاص ببروتوكول اقتسام السلطة فى البند ٦-٤-١ النص على اعتماد قوانين انتخابية عادلة وإجراء انتخابات على جميع المستويات الحكم على أساس الاقتراع الشامل للبالغين[١].أما قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م والذى أجازه البرلمان فى٧ يوليو ٢٠٠٨م وسط اعتراضات وخلافات بين القوى السياسية تم حسمها باستخدام الأغلبية الميكانيكية للمؤتمر الوطنى والحركة الشعبية فى البرلمان فقد حدد طريقة تشكيل المفوضية القومية للانتخابات وبين مهامها واختصاصاتها كما فصل فى أبوابه المختلفة مراحل العملية الانتخابية بدءا من السجل الانتخابى مرورا بتحديد الدوائر الانتخابية ومراحل الترشيح والطعون والحملة الانتخابية ثم الاقتراع وإعلان النتائج[٢]..وبصدور قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨م بدأت الخطوات العملية نحو إجراء الانتخابات حيث قام رئيس الجمهورية وهو مرشح حزبى بموافقة نائبه الأول وهو أيضا مرشح من حزبه لانتخابات الجنوب قاما بتشكيل المفوضية القومية للانتخابات من تسعة أعضاء وسميا رئيسها ونائبه وذلك على النحو التالى:

أعضاء المفوضية القومية للانتخابات

١. مولانا أبيل الير – رئيس المفوضية .
٢. بروفسور عبد الله أحمد عبد الله نائبا الرئيس.
٣. فريق شرطة عبد الله بله الحاردلو.
٤. فريق شرطة الهادي محمد أحمد.
٥. بروفسور محاسن حاج الصافي.
٦. د.محمد طه أبوسمرة.
٧. فلستر بايا .
٨. بروفسور مختار الأصم.
٩. د.جلال محمد أحمد – الأمين العام.

(١)انظر بروتوكول اقتسام السلطة فى اتفاقية نيفاشا للسلام
(٢)انظر قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م

١٠.أكولدا مانتير.

واستنادا على السلطات الممنوحة للمفوضية القومية للانتخابات بموجب نص المادة (١٨) والمادة (١٩) من قانون الانتخابات قامت المفوضية بتشكيل اللجان العليا للانتخابات بجنوب السودان وبالولايات المختلفة كما قامت بتشكيل لجان فرعية بالدوائر وفوضتها الصلاحيات الممنوحة لها لإدارة العملية الانتخابية.

الأحزاب والقوى السياسية التى شاركت فى انتخابات ٢٠١٠م

شهدت هذه الانتخابات مشاركة واسعة من حيث عدد الأحزاب والقوى السياسية التى شاركت فيها مقارنة بالانتخابات السابقة حيث بلغ الأحزاب المشاركة في الانتخابات (٦٦) حزبًا.

البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى انتخابات ٢٠١٠م

وطرحت الأحزاب السياسية التى قررت خوض العملية الانتخابية برامج انتخابية توضح فيها موقفها من قضايا المجتمع الأساسية والمشكلات الجماهيرية. وقد تأثرت العملية الانتخابية هذه المرة بعوامل عديدة منها نظام الانتخابات نفسه وقانونه الذى لا يوفر ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات، وحرمان الأحزاب بمخالفة القانون من مصادر التمويل التى تمكنها من الإنفاق على العملية الانتخابية والظروف الصعبة التى تحيط بالأحزاب وتمنعها من التطور وزيادة الفاعلية وحرمانها من أجهزة الإعلام الجماهيرية التى يحتكرها الحكم لحزبه مما أدى إلى غياب تكافؤ الفرص والمساواة بين المتنافسين وقدح فى مصداقية العملية الانتخابية مما أدى إلى غياب المنافسة الحقيقية التى تمكن أحزاب المعارضة من تداول السلطة مع الحزب الحاكم علماً بأنه وفى كل الانتخابات التى أجريت أعوام ١٩٥٨، ١٩٥٣، ١٩٦٥، ١٩٦٨ لم يحقق فيها الحزب الحاكم حاليا خلال مراحل تخلقه وتقلبه المختلفة أى نتائج مهمة تذكر.

وما اكتنف العملية الانتخابية من مظاهر غير ديمقراطية وما لحق بها من عمليات تزييف وتزوير لإرادة الناخبين وما لحق بمفوضيتها من اتهامات بعدم النزاهة وعدم الحيادية والانحياز للحزب الحاكم كل هذا وغيره سيكون مجال استعراضنا التفصيلى من خلال أبواب وفصول هذا الكتاب.

ملامح ومعطيات الواقع السوداني قبيل الانتخابات

■ ■ ■

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في السودان لعام ٢٠١٠، كانت هي انتخابات الخوف والجزع بالنسبة للقوى السياسية في السودان: المؤتمر الوطني الحزب الحاكم، في حالة خسارته لتلك الانتخابات، يخشى أمر مواجهة المحاسبة المحلية والدولية على ما ارتكبه خلال سنوات حكمه في حق السودان وأهله،وفى حالة فوزه يضع الجميع أياديهم على قلوبهم خوفا من إعادة تكرار إنتاج الأزمة والحركة الشعبية شريك الحزب الحاكم تخشى أمر مواجهة الانفصال وتقرير المصير لجنوب السودان، ويمكنها أن تستغل هذه النقطة للمساومة، إما الفوز أو الانفصال. الأحزاب التاريخية،الاتحادى الديمقراطى، الأمة، الشيوعى ولها حق الحلم المشروع في كسب تلك الانتخابات، تخشى وراثة التركة المثقلة والتي تراكمت خلال سنوات حكم الجبهة الإسلامية، سواءً كانت متحالفة مع العسكر أو منفردة(المؤتمر الوطنى) أو متحالفة مع الحركة الشعبية(الحكم الثنائى للشريكين) وفقاً لما جاءت به اتفاقية سلام نيفاشا ٢٠٠٥. ما تبقى من قوى سياسية ستظل في حالة تردد تجاه خوض تلك الانتخابات، والكثير سيخشى الخسران الكبير.

بالنسبة للسودان، فهي انتخابات مفصلية ومهمة للغاية، ويدخلها الجميع وكثير من القضايا الكبيرة العالقة تشكل حضورا كبيرا في خواطر الكثيرين والكثيرات: قضية دارفور وضرورة إحراز سلام فيها، مستقبل وحدة السودان (وهي قضية مفصلية ظلت تشكل حضوراً في كل مسيرة المشهد السياسي السوداني)قضية المواجهة مع المحكمة الجنائية الدولية، قضية الحضور المكثف للقوات الأجنبية في أرض السودان. فلا أحد يدري بالضبط كيف سيكون السودان بعد تلك الانتخابات !...

مهما يكن الأمر، فإن السودان سيدخل مرحلة الانتخابات العامة وهي مرحلة جديدة:

ليس لكون شعب السودان سيحتكم لصناديق الاقتراع لتدشين عملية التداول السلمي للحكم، ولكن جديدة لكون الظروف المحيطة بتلك الانتخابات هي معقدة للغاية ولم يشهد السودان مثلها في تجاربه السابقة.

قبل أشهر كانت القوى السياسية السودانية قد بدأت لترويج خطاب التحول الديمقراطي في السودان، كحق مستحق وفقاً لما جاءت به نصوص اتفاقية نيفاشا للسلام في ٢٠٠٥، وقد دخلت تلك القوى، بجميع مكوناتها وفصائلها في سلسلة معارك بدءاً بقانون الانتخابات، تكوين مفوضية الانتخابات، عملية تسجيل الأحزاب السياسية، التعداد السكاني، توزيع الدوائر الانتخابية، ضرورة حل قضية دارفور، ضرورة إلغاء القوانين المقيدة للحريات وخلق بيئة صحية لقيام الانتخابات، وغيرها من النقاشات السياسية التي تصب حول الانتخابات، وكل تلك هي مؤشرات إيجابية تشير إلى أن قيام الانتخابات العامة في السودان هو ضرورة، وأنها ستكون حالة، لا محالة، واقعة. ولكن !!.. هل القوى السياسية، سواءً كانت في الحكومة أو خارجها في حالة جاهزية فعالة لخوض تلك الانتخابات؟ هل تعي القوى السياسية في السودان، بجميع فصائلها، معطيات الواقع المحيط بها؟ فوق كل ذلك، كيف ستعد تلك القوى برامجها الانتخابية وتصوراتها للحملة الانتخابية؟ كيف لها التمكن من خلق حالة تواصل وإقناع مع الناخب وترميم جسور التواصل المغيبة بينها؟ ما هو المزاج العام في أوساط الناخبين والناخبات من أهل السودان: هل هم مهيئون للمشاركة بفاعلية في تلك الانتخابات؟ ما هي القضايا المتوقع أن تجذب وتنال رضي الناخب في سودان ٢٠١٠؟.. ما هي معطيات الواقع العام في السودان وأثرها في قيام الانتخابات ونجاحها؟ هل ستخوض الأحزاب تلك الانتخابات منفردة أو مستقلة، أم ستكون هناك تحالفات؟ هل ستعمل بعض الأحزاب على توفيق أوضاعها الداخلية وتسوية الانشقاقات الداخلية فيها، أم ستلجأ للدخول في تحالفات جديدة، سواء بفهم استراتيجي أو تكتيكي مرحلي؟

ملامح المشهد العام «الليلة لا تشبه البارحة»

انتخابات السودان في سنة ٢٠١٠، ستكون مختلفة كثيراً عن انتخابات ١٩٨٦، والتي

جاءت بحكومات الديمقراطية الثالثة في السودان، فهناك عوامل كثيرة تلقي بظلالها وأثرها على تلك الانتخابات: مشهد السودان السياسي العام، واقع الأحزاب السياسية، عامل الهجرة البشرية الكبيرة، توزيع الدوائر الانتخابية، تكنولوجيا التواصل، والناخب النوعي. في ١٩٨٦، سبقت الانتخابات العامة في السودان، واقعة التصفية النهائية لحكم العسكر الديكتاتوري (نظام جعفر نميري في مايو)، عبر انتفاضة شعبية تفاعلت معها قطاعات الشعب السوداني، وجاءت بحكومة انتقالية، كانت أمينة بعض الشيء تجاه وعدها بتسليم حكم السودان لحكومة ينتخبها الشعب. الحرب كانت موجودة، ولكنها كانت في جنوب السودان وأطراف جنوب كردفان والنيل الأزرق. وبالرغم من أن الجنوب لم يشارك أهله بصورة واسعة في تلك الانتخابات، إلا أن الأوضاع في كثير من أنحاء السودان كانت تشهد استقرار نسبياً. ولم يكن في السودان في ذلك الوقت وجود لأي قوات أجنبية وتحت مسمى أو مبرر كان[1].

على الصعيد الإقليمي والدولي، لم يكن السودان في حالة استعداء أو تحرش بدول الجوار (سواءً كان تحرش من السودان أو من الدول الأخرى)، ولم تكن هناك حالة استعداء تجاه المجتمع الدولي، ولم تصل انتهاكات الحرب وجرائمها للمحاكم الدولية.

كل تلك المعطيات وغيرها، ساهمت بطريقة أو بأخرى في تسليك عملية التحول الديمقراطي والنجاح النسبي في إجراء واكتمال عملية الانتخابات العامة في ١٩٨٦.

أما انتخابات ٢٠١٠، لو أخذنا نفس المحددات والمعايير في الحسبان، فإننا نلاحظ أنه لم تتم تصفية نهائية لحكم العسكر الديكتاوري، وإنما نفس العنصر الذي قام بالتآمر على الديمقراطية وحكومتها، لازال متواجدا على الساحة وبصورة فاعلة فمسائل مثل صياغة قانون الانتخابات بكيفية معينة، الإشراف على عملية تسجيل الأحزاب والسماح لبعضها بممارسة النشاط السياسي العلني، التحكم في طريقة توزيع الدوائر الانتخابية، وغيرها من الممارسات، كلها هي مؤشرات تؤكد فاعلية ذلك العنصر.

السودان لم يشهد استقرار، سواءً كان سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي. صحيح أن

(١) انظر مذكرة الأمين العام بالإنابة للحزب الاتحادى الأصل بولاية الجزيرة البروفسير نبيل حامد.

المؤتمر الوطني نجح في تحقيق وتوقيع اتفاقية سلام مع الحركة الشعبية، وبموجبها تم إنهاء الحرب في جنوب السودان، لكن حدة التوترات ازدادت بانفجار أوضاع دارفور، والتوترات المصحوبة بالعنف في الشمال والشرق وبعض من مناطق كردفان.

على الصعيد الإقليمي، فالسودان دخل في حالات استعداء وتوترات عديدة مع دول الجوار (مصر، أرتريا، يوغندا، تشاد وليبيا)، وبلغ الأمر في بعض مراحله التنازل عن أرض سودانية مثلما حدث في مثلث حلايب. على الصعيد الدولي، أخذت المواجهة تزداد حدة، عبر الاتهامات بجرائم الإبادة العرقية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ووجود قوات أجنبية(قوات الأمم المتحدة وقوات الاتحاد الإفريقي)، وحالة اللجوء والتشرد التي يعاني منها أهل دارفور، ونقل النزاع المحلي للغاية إلى أروقة المحاكم الدولية كما حدث في قضية تحكيم منطقة أبيي، وحالة التورط في تصدير العنف إلى بعض دول الجوار عبر السماح لجماعات إسلامية متطرفة أن تستبيح أرض السودان وتنطلق بنشاطها نحو العالم أجمع. كل هذه العوامل وغيرها، هي بعض من مظاهر المشهد السوداني العام، ومؤكد أنها ستلقي بظلالها وأثارها على الانتخابات القادمة.

في انتخابات ١٩٨٦، كان عدد الأحزاب السياسية السودانية المسجلة قد بلغ (٢٩) حزباً، ولكن قليل منها تمكن من خوض الانتخابات وتقديم مرشحين في الدوائر الانتخابية. البعض نجح في الفوز ببعض الدوائر، والبعض الآخر لم يحقق أي فوز يذكر. وكلها، لم يتمكن حزب منفرد من تحقيق الأغلبية الكافية لتشكيل حكومة من حزب واحد، لذلك كانت ظاهرة الائتلاف، وهي ظاهرة تضعف كثيراً من الممارسة الديمقراطية.

الأحزاب التاريخية مثل الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الأمة، الشيوعي السوداني، والجبهة الإسلامية القومية، لم تشهد حالات انشقاقات حادة في صفوفها الداخلية، والخلافات كان قد تم احتوائها، والأحزاب شاركت بصورة أشبه بحالة الوحدة الداخلية في صفوفها. صحيح كانت هناك ظاهرة تعدد المرشحين من الحزب الواحد في الدائرة، ولكنها لم تؤثر على عملية الانتخابات، وإنما أحدثت آثار تضررت منها

بعض الأحزاب بفقدان دوائر بعينها.

بجانب تلك الأحزاب المذكورة، كانت هناك ظاهرة جديدة على المشهد في ذلك الوقت، وهي ظاهرة أحزاب تضامن قوى الريف(اتحاد جبال النوبة، الحزب القومي السوداني، مؤتمر البجا، جبهة نهضة دارفور، اتحاد أبناء الأنقسنا، المؤتمر السوداني الإفريقي، حزب سانو، حزب تجمع السياسيين الجنوبيين،) ولقد تمكنت تلك الأحزاب من خلق موقف Political platform.. شبه موحد فيما بينها، وخط برامج عامة يتوجه خطابه لقطاعات بعينها في السودان.

في انتخابات ٢٠١٠، الوضع مختلف كثيراً. الأحزاب المسجلة حتى الآن، بلغ عددها (٧٤) حزب مسجل.الأحزاب التاريخية مثل، الاتحادي، الأمة، الشيوعي السوداني، والجبهة الإسلامية، شهدت انقسامات حادة وعديدة في صفوفها الداخلية، وحالات تمرد أدت إلى خلق أحزاب جديدة ومستقلة. ومثل هذه الانقسامات مؤكد ستؤثر على طريقة التنافس في الدوائر الانتخابية: مثلاً، في دائرة انتخابية لحزب الأمة، سيكون هناك أكثر من حزب أمة يتنافس فيها، وكذا الأمر لبقية الأحزاب. بدلاً عن ظاهرة تعدد مرشحي الحزب الواحد في الدائرة الواحدة كما في الانتخابات السابقة، ستكون الحال أكثر تعقيداً وذلك بتعدد أجنحة الحزب إضافة لتعدد مرشحي كل جناح في الدائرة الواحدة في الانتخابات القادمة.

إذا كانت ظاهرة تضامن قوى الريف هي الظاهرة الجديدة في انتخابات ١٩٨٦، فإن الحركة الشعبية هي الظاهر الجديدة والقادم في سباق انتخابات ٢٠١٠. ورغم تعدد الانقسامات في الحركة الشعبية، إلا أنها ليست بالحدة التي عانت منها الأحزاب التاريخية.

إضافة لكل ذلك، هناك ظاهرة مجموعة حركات دارفور التي توصلت لاتفاق سلام مع الحكومة (اتفاقية أبوجا) وكذا جبهة الشرق، وهي الأخرى توصلت لاتفاق سلام وشاركت بموجبه مشاركة رمزية في الحكومة في السودان.

تضامن قوى الريف لن يكون له الأثر كما حدث في انتخابات ١٩٨٦. فمؤتمر البجا سيتأثر كثيراً بوجود جبهة الشرق، والحزب القومي واتحاد جبال النوبة، سيتأثران بوجود

الحركة الشعبية في مواقع نفوذهما التقليدية، وجبهة نهضة دارفور، ستتأثر كثيراً بوجود حركات دارفور العديدة، سواء كانت في الحكومة أو في المعارضة، وأحزاب سانو والمؤتمر السوداني الإفريقي وحزب تجمع السياسيين الجنوبيين، كلها ستتأثر بوجود الحركة الشعبية كحصان رهان جديد في الساحة.

بالطبع وجود الحركة الشعبية سيؤثر كثيراً في مناطق النفوذ التقليدية لكل القوى السياسية السودانية.

هناك أيضاً عناصر أخرى، وأثرها سيكون محكوم بقدرتها على خوض الانتخابات، مثل حزب المؤتمر السوداني، المؤتمر الشعبي، حركة حق، الليبرالي الديمقراطي الموحد،التحالف الوطنى وغيرها.أحزاب البعث والناصريين والقوميين العرب، سوف لن يكون لها كبير الأثر في الانتخابات القادمة.

الهجرة البشرية الواسعة:

ليس وقائع الانشطار والتشظي هي العامل الوحيد الذي سيلقي بظلال سلبية على واقع الأحزاب والانتخابات القادمة، فهناك أيضاً عامل الهجرة البشرية الكبيرة في أوساط السودانيين والسودانيات، وسيكون لذلك كبير الأثر على بعض الأحزاب. بالرغم من أنه لا توجد إحصائية حقيقية لعدد الذين هاجروا بصورة منتظمة من السودان خلال العشرين سنة الماضية، إلا أن إحصاء قديم نسبياً (١٩٩٩) كان يقدر عددهم بأكثر من خمس ملايين نسمة. ومهما يكن العدد الحقيقي لهؤلاء المهاجرين والمهاجرات، إلا أن غيابهم وهجرتهم قد أثر في وضع كثير من الأحزاب السودانية. ولأن الكادر المهاجر هو كادر نوعي، فإن ذلك الغياب سيؤثر كثيراً في عملية الانتخابات القادمة. فالذي شارك في انتخابات ١٩٨٦ قد لا يجد الفرصة للمشاركة في انتخابات ٢٠١٠. قد يحدث تلافي لهذا الخلل ومعالجته عبر السماح للبعض بالمشاركة في الانتخابات القادمة، ولكن عوامل كثيرة ستحول دون تحقيق ذلك مثل التكلفة الباهظة، وإشكالية ازدواج الجنسية.إضافة لذلك، فإن الشروط العامة لأهلية الناخب (المادة ٢١ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨) لم تشترط شرط الإقامة بالسودان، ولكن شروط التسجيل المادة ٢٢ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨

اشترطت أن يكون الناخب مقيم في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل التسجيل. ولقد تناولت نفس المادة شروط التسجيل للناخب السوداني المقيم خارج السودان، واشترطت أن يكون الناخب المقيم خارج السودان يملك جواز سفر سوداني ساري المفعول وإقامة سارية من البلد الذي يقيم فيه. والأهم في شروط الناخب السوداني المقيم خارج السودان، أنه لن يستطيع المشاركة في انتخاب مرشحين عن الدوائر الجغرافية ودوائر المرأة ودوائر التمثيل النسبي للأحزاب وانتخاب الولاة، ولكن مثل ذلك الناخب سوف يكون مسموح له بالمشاركة في انتخابات رئيس الجمهورية وعملية الاستفتاء العام.

كذلك اشترط القانون ثلاثة شروط عامة يجب توفرها في الناخب المقيم خارج السودان، وهي شرط (الهوية) أن يكون سودانياً، وشرط (العمر) ألا يقل عن ثمانية عشر سنة، وشرط (الإرادة) أن يكون سليم العقل وهي شروط الأهلية العامة كما وضحتها المادة (٢١ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨). فليس هناك توضيح لمسألة ازدواج الجنسية بالنسبة للسوداني المقيم خارج السودان. بالنسبة للناخب داخل السودان، فيما يتعلق بإثبات الهوية، يلاحظ أن اللجان الشعبية قد منحت سلطة تقديرية في إصدار شهادات إثبات هوية وكذا الإدارة الأهلية أو (التقليدية)، وكل ذلك في حالة أن يكون ليس للناخب بطاقة تثبت هويته. لم يذكر بالضبط ما هو المقصود بالإدارة التقليدية، وهذا سيكون باب للمشاكل، لأنه ستكون لبعض الجهات الغامضة سلطات منح شهادات تعادل شهادات إثبات الهوية لبعض الناخبين والناخبات في السودان.

القوى السياسية، تحديداً التي كانت لها مساهمة فاعلة في انتخابات ١٩٨٦، لم تدرك بالضبط خطورة السجل الانتخابي وشروطه المفصلة للناخب. فلم تقم مثل تلك القوى بجهد تبصير الناخب السوداني المقيم خارج السودان، ولا حتى محاولة الاهتمام بتفعيل دوره في الانتخابات القادمة. المؤتمر الوطني من جانبه مستغلاً إمكانيات الدولة وتوظيفها لصالحه، فقد كان يعمل ومنذ زمن مبكر في هذه الناحية. فلقد تم إرسال الوفود واللجان الفنية المكلفة من قبل وزارة الداخلية، وكانت هناك حملات تقدم خدمات تجديد الجواز السوداني في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا،وبعض الدول الأوروبية وعملية تسجيل مبكرة استهدفت بعض الأفراد، وكل ذلك لضمان مشاركة البعض في الانتخابات

القادمة. وكان يمكن، ولازال الخيار مفتوح، أن توجه بعض الأحزاب عضويتها خارج السودان بأن تستفيد من خدمات تجديد الجوازات والتنبيه لضرورة أن تكون لكل ناخب سوداني مقيم في خارج السودان إقامة سارية ومحاولة استغلال علاقات الصداقات مع الدول لتحقيق ذلك الهدف، حتى تضمن مثل تلك القوى وجود قاعدة فاعلة لها في الخارج.

الدوائر الانتخابية:

أيضاً من العوامل التي أثرت كثيراً في انتخابات ٢٠١٠ في السودان، هي الدوائر الانتخابية: عددها، توزيعها، والتحكم فيها وفي حدودها. وقبل تقديم لمحة عن الدوائر الانتخابية، نود أن نشير لنقطة مهمة للغاية وهي متعلقة بالسجل الانتخابي. فهذا السجل له دور خطير للغاية ولم يدرك معظم أهل السودان ملامح ذلك الدور، وهو أن نفس السجل سيتم الاستفادة منه في عملية الاستفتاء العام لأي قضية كبيرة في السودان، وبالطبع أكبر القضايا هي قضية تقرير المصير بالنسبة لجنوب السودان كما ورد في اتفاقية سلام نيفاشا ٢٠٠٥. هناك أيضاً مسألة مستحدثة في قانون الانتخابات ٢٠٠٨، وهو الذي يحكم وينظم انتخابات ٢٠١٠، وهي مسألة النظم الانتخابية، حيث يكون الناخب مشارك في انتخاب أربعة هيئات منفصلة: انتخابات(الرئاسة) لاختيار رئيس الجمهورية، انتخابات لاختيار رئيس حكومة الجنوب، انتخابات لاختيار والي كل ولاية، وانتخابات لاختيار عضوية المجلس التشريعي السوداني (البرلمان). هذه المسائل مهمة للغاية والناخب السوداني لا يدرك تفاصيلها بصورة معقولة حتى يتمكن من المشاركة بصورة فعالة في الانتخابات القادمة.

في انتخابات ١٩٨٦ كان عدد الدوائر الانتخابية (٣٠١) دائرة، (٢٧٣) جغرافية، و(٢٨) دوائر خريجين. وقد أثارت طريقة هندسة دوائر الخريجين في انتخابات ١٩٨٦ كثير من الجدل وسط الأحزاب السياسية في ذلك الوقت، ولكنها كانت صيغة تم التواضع عليها وقد استفادت منها الجبهة الإسلامية استفادة كبيرة. ولم تكن هناك انتخابات منفصلة لانتخاب رئيس الجمهورية، وإنما كان الحزب صاحب الأغلبية له الحق في تعيين رئيس الوزراء والولاة (المحافظين وقتها). في انتخابات ٢٠١٠ سيكون الأمر

مختلف كثيراً، فسوف يكون هناك انتخاب لرئيس الجمهورية، وهناك انتخاب لرئيس حكومة الجنوب، وهناك انتخاب لعضوية البرلمان. وأيضاً من المسائل المستحدثة، أن (البرلمان) المجلس التشريعي لن يكون كل تكوينه أو عضويته عبر الدوائر الجغرافية (كما حدث في انتخابات ١٩٨٦) وإنما سيكون هناك نظام مختلط بين الانتخاب المباشر وانتخاب التمثيل النسبي. الدوائر الانتخابية في انتخابات ٢٠١٠ ستتكون من ثلاثة أنواع: دوائر جغرافية (٢٠٧) دائرة ،دوائر مرأة (١١٢) دائرة، ودوائر تمثيل نسبي للأحزاب (٦٨ دائرة). وستكون مقاعد البرلمان في مجملها (٤٥٠ مقعد) وهو خلافا لما كان عليه الحال في انتخابات ١٩٨٦ حيث كانت مقاعد البرلمان (٣٠١ مقعداً) كما ذكرنا سابقاً.

يلاحظ أن عدد الدوائر الجغرافية قد نقص ثلاثة دوائر مما كان عليه الحال في انتخابات ١٩٨٦ (٢٧٣-٢٧٠-٣).

الدوائر الانتخابية كما أعلنت عنها مفوضية الانتخابات سيكون عددها (٤٥٠) دائرة، ٦٠٪ دوائر جغرافية ، ٢٥٪ دوائر تمثيل نسبي للمرأة، ١٥٪ دائرة تمثيل الأحزاب، وتوزيعها كالآتي:

أولاً: أقاليم غرب السودان (دارفور وكردفان) ستكون لها ١٣٦ دائرة، (٧٦ دائرة لدارفور، و٥٠ دائرة لكردفان)، وتفصيلها: ٤٧ دائرة لجنوب دارفور، ٣٣ دائرة شمال كردفان، ٢٤ دائرة شمال دارفور، ١٧ دائرة جنوب كردفان، و١٥ دائرة غرب دارفور.

ثانياً: الجنوب: ٩٦ دائرة، وتفصيلها: ١٥ دائرة جونقلي، ١٣ دائرة الاستوائية الوسطى، ١٢ دائرة أعالي النيل، ١٢ دائرة وراب، ١٠ دوائر شرق الاستوائية، ٨ دوائر شمال بحر الغزال، ٨ دوائر البحيرات، ٧ دوائر غرب الاستوائية، و٤ دوائر بحر الغزال.

ثالثاً: الوسط والنيل الأزرق: ٧٦ دائرة، وتفصيلها: ٤١ دائرة الجزيرة، ٢٠ دائرة النيل الأبيض، ١٥ دائرة سنار، و١٠ دوائر النيل الأزرق.

رابعاً: الخرطوم ٦٠ دائرة.

خامساً: الشرق ٥١ دائرة، وتفصيلها: ٢٠ دائرة كسلا، ١٦ دائرة البحر الأحمر، ١٥

دائرة القضارف.

سادساً: الشمال ٢١ دائرة، وتفصيلها: ٢١ دائرة نهر النيل، ٨ دوائر الشمالية.

الأمر المستحدث في قانون الانتخابات ٢٠٠٨، والذي يحكم انتخابات ٢٠١٠، هو أن وحدها الدوائر الجغرافية هي التي ستكون قومية وعلى مستوى السودان، أما دوائر التمثيل النسبي (دوائر مرأة وتمثيل نسبي للأحزاب) ستكون ولائية. إضافة لواقعة أن الانتخاب في الدوائر الجغرافية سيكون فردي (مرشح عن الحزب) أما في دوائر التمثيل سيكون جماعي (قائمة للمرأة أو للحزب).

هناك ضرورة التصبير بالنسبة للناخب في انتخابات السودان ٢٠١٠ فيما يخص عملية الانتخاب المختلط، وسوف يثير الأمر لبس كبير في أذهان الناخبين والناخبات.

استخدام تكنولوجيا التواصل:

ثمة هناك عامل جديد، ونتوقع أن يؤثر إيجابياً وبصورة فعالة في انتخابات السودان ٢٠١٠، وهو عامل ثورة التواصل التكنولوجية. بالرغم من أنه ليس هناك اتجاه واضح لاستخدام طريقة الاقتراع الالكتروني، إلا أن ثورة التواصل التكنولوجي سيكون لها كبير الأثر: فعملية التواصل الجماهيري التقليدية (ندوات، طواف إقليمي، منشورات سياسية.. الخ) سيضاف له رافد جديدة للتخاطب عبر المواقع الالكترونية، وستكون أكثر فعالية في طريقة توزيع البرامج الانتخابية وقيادة الحملات الانتخابية، ناهيك عن النقاشات السياسية المباشرة التي يمكن أن تتم قيادتها وتوجيهها عبر منابر النقاش السودانية الإسفيرية، ومحاولة خلق عملية تواصل مباشرة بين الناخب والحزب. وسائط الاتصال الأخرى أيضاً سيكون لها أثر فعال. قطع شك عدد أجهزة التليفزيون في السودان زاد كثيراً عما كان عليه الحال في انتخابات ١٩٨٦، وكذا عدد الإذاعات. أيضاً انتشار استخدام جهاز التليفون وسط السودانيين، سواءً في داخل السودان أو خارجه، ونتوقع أن يلعب الموبايل ونظام Text message دوراً فعالاً في عمليات الربط والمتابعة. قانون الانتخابات ٢٠٠٨ في المادة (٦٦) نظم طريقة التعامل مع الحملة الانتخابية وأجاز استخدام المواقع الالكترونية والإنترنت لنشر البرنامج الانتخابي

وممارسة الدعاية الانتخابية.ملاحظة مهمة: نرجو من جميع الأصدقاء والصديقات، وفي جميع المنابر الإسفيرية السودانية، أن يكونوا أكثر حرصاً على التمسك بهذا الحق والعمل على قفل الطريق على الحكومة من التلاعب بوسائط مثل هذه المواقع عن طريق قفلها بين الفينة والأخرى. وسنعمل، كمواطن سوداني عادي، على تبصير الناس بالمادة (٦٦) والشروط التي قد تؤدي لقفل الموقع أو حجبه أثناء الحملة الانتخابية.

ظاهرة الناخب النوعي:

العامل الأخير في حزمة الأضواء، هو عامل الناخب النوعي، وهذه ظاهرة مرتبطة بعوامل أخرى عديدة منها: ارتفاع نسبة محو الأمية في أوساط مجتمعات السودان، ارتفاع نسبة الوعي السياسي، الانفتاح على تجارب العالم، خصوصاً طرق سير الانتخابات ودور الإنترنت والقنوات الفضائية وكلها أدوات لها أثرها الفعال في طريقة تفكير المتلقي، وهي كلها عوامل خلقت وستخلق ناخبا متميزا نوعياً عن الناخب في انتخابات ١٩٨٦. أهم نقطة هنا، في ظاهرة الناخب النوعي، لن تنجح معه العمليات التقليدية في توجيه الخطاب والتفاعل معه، فليس هناك مجال للخم والتدليس كما كان يحدث في انتخابات السودان السابقة.

تلك هي ملامح ومعطيات الواقع السوداني والتي سوف تحيط بانتخابات السودان في سنة ٢٠١٠. أما واقعة كون أن الأحزاب والقوى السياسية في السودان وبجميع فصائلها، تعلم وتدرك جيداً مثل تلك المعطيات، وأن لها وسائلها (الأصيلة والبديلة) في التعامل معها، فهذا متروك لتلك القوى لتفصح عنه مع تأكيدنا على أن المرحلة القادمة تتطلب التشاؤم، والحذر في توقع اللامتوقع..